أهمية الدور "التكميلي ـ التنافسي" للجامعات الخاصة في تطوير خدمات التعليم العالي الأردني، وتسويقها محلياً وإقليمياً

باسم عناقرة

أستاذ مساعد جدارا، إربد ـ الأردن.

dr.anagreh@yahoo.de

مقدمة

كان قرار الحكومة الأردنية بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع التعليم العالي الأردني مفاجئاً للمراقبين المحليين والأجانب، واعتبرته الأوساط العلمية نقلة نوعية، رغم بعض التحفظات التربوية والاجتماعية والقانونية، التي تعنى بجودة المخرجات العلمية، وترى ضرورة بقائها ضمن صلاحيات الدولة كضامن وحيد لها.

تؤكد المؤشرات الأولية أن هذا التوجه الاستراتيجي جعل من الأردن مركزاً إقليمياً للتعليم العالي، إذ بعد مضي أكثر من عقدين على هذه التجربة تم تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أهمها سد عجز الدولة في تأمين العرض المناسب من الخدمات الجامعية، من خلال مشاركة القطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع، المعتمد أساساً على الموارد البشرية، فضلاً عن توسيع أفق تسويق خدمات التعليم العالي الأردني على المستوى الإقليمي.

رغم الإقرار بأهمية الجامعات الخاصة في تنشيط الأداء الأكاديمي وإنعاش الاقتصاد الوطني، ما زالت هناك مجموعة من التوجهات العلمية والتشريعية، التي تصنّف هذه الجامعات في مرتبة أدنى، مقارنة بمثيلتها الحكومية. إن للجامعات الخاصة مجموعة أدوار أكاديمية واقتصادية واجتماعية تستدعي إعادة النظر بأنظمة التعليم العالي المتعلقة بمعايير القياس والرقابة على الأداء الجامعي، ورفع درجة المساواة بين مختلف الجامعات، لتمكينها من القيام بالدور الذي أنشئت من أجله.

لقد تلمس الباحث مجموعة الآثار الإيجابية المترتبة على مشاركة القطاع الخاص في عرض الخدمات الجامعية، فسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الدور التكميلي للجامعات الخاصة في تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي، ودورها في خلق بيئة تنافسية مع الجامعات الحكومية على جودة الأداء الأكاديمي، وأخيرا دورها السوقي في تحديد كلفة المنتج وسعر مخرجات التعليم العالي الأردني، وأثر ذلك في تسويق خدمات التعليم العالي الأردني محلياً وإقليمياً.

أولاً: المنهجية العلمية والأسس الفكرية للدراسة

١ ـ مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في تباين المواقف العلمية حول فعاليات الجامعات الخاصة، وتصنيفها تشريعياً ضمن معايير خاصة بها، رغم النتائج الإيجابية التي تبديها في شتى المجالات العلمية والاقتصادية. هذه المواقف غير المدروسة تضعف درجة الكفاءة الأكاديمية للجامعات الخاصة، وتترك آثاراً سلبية في تسويق خدمات التعليم العالي الأردني، في أسواق العمل التقليدية والأكاديمية.

٢ ـ أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الأدوار الإيجابية للجامعات الخاصة، وخاصة الدور السوقي، كأحد أسمى أهداف التوجهات الحكومية من إشراك القطاع الخاص في عرض خدمات التعليم العالي، وأثر ذلك في تطوير خدمات التعليم العالي

الأردني، وتتويج التجربة الأردنية كمؤشر جودة (Bench Marking) في أسواق التعليم العالي العربية والإقليمية.

تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في طبيعة عرضها للنشاط الجامعي وفق مجموعة مفاهيم إدارية وتسويقية حديثة، وتقديم رؤية علمية جديدة، تمكّن المهتمين بهذا المجال من مقارنة الأداء الأكاديمي والإداري للجامعات الحكومية بمثيلتها الخاصة.

٣ ـ فرضيات الدراسة: تستند فرضيات الإثبات لهذه الدراسة إلى العلاقة الطردية بين الفعاليات الايجابية للجامعات الخاصة، وأوجه التطور العلمي والاقتصادي في الأردن، في ضوء آلية العرض والطلب، على النحو الآتي:

ـ تلعب الجامعات الخاصة دوراً «تكميلياً ـ تنافسياً» إيجابياً مع الجامعات الحكومية، وعاملاً محورياً في تحديد «سعر التوازن» في سوق التعليم العالي الأردني.

ـ لا تقل الجامعات الخاصة أهمية عن الجامعات الحكومية في تطوير قطاع التعليم العالي، وتسويق خدماته محلياً وإقليمياً.

٤ ـ نموذج الدراسة: في ضوء الفرضيات المشار إليها، يشتمل نموذج الدراسة على مجموعة من المتغيرات، التي تؤثر في مجموعة من المتغيرات التابعة، المؤثرة بدورها في تطوير خدمات التعليم العالي الأردني، على النحو المبين في الشكل الرقم (١).

الشكل الرقم (١)
مجموعة الأدوار الإيجابية للجامعات الخاصة
في تطوير خدمات التعليم العالي الأردني

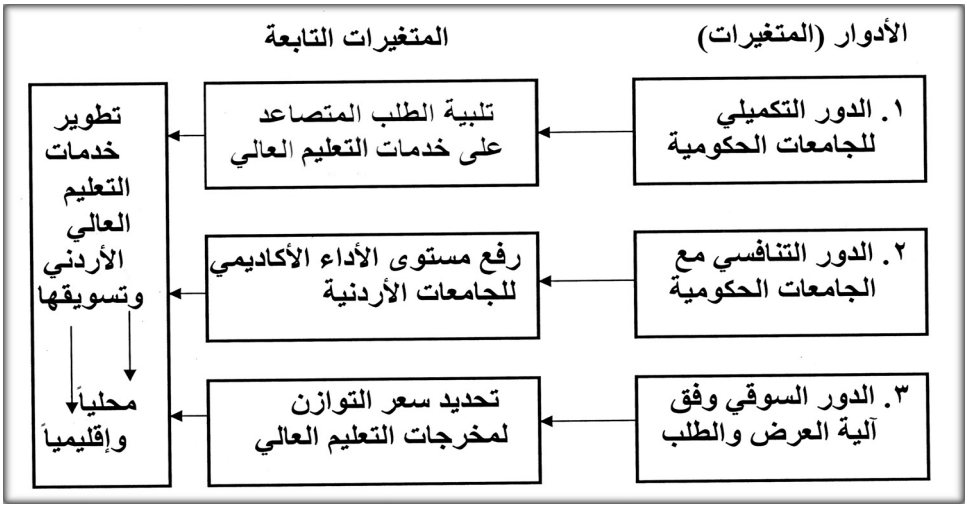

ملاحظة: الشكل من تصميم الباحث.

٥ ـ منهجية الدراسة: للتحقق من فرضيات البحث والوصول إلى النتائج المرجوة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي للبحث مدعماً بالتحليل الرياضي للفقرات النظرية، والاستعانة بالمنهج الكمّي استناداً إلى البيانات المتوافرة في صياغة الأشكال البيانية.

٦ ـ الدراسات السابقة: تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية، التي سيتم استعراضها بشكل مفصل في فقرات البحث، كأسلوب تتطلبه طبيعة هذه الدراسة، التي تتناول مجموعة أفكار مختلفة، ولكنها متكاملة بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة.

٧ ـ فقرات الدراسة: يتم عرض هذه الدراسة من خلال الفقرات الآتية:

الأولى: تتناول أهمية القطاع الخاص في استثمار الموارد البشرية، خاصة في الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، من خلال تفعيل مؤسسات التعليم العالي الخاصة، كأحد مجالات توظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ضمن آلية سوقية، من شأنها توفير فرص عمل لأصحاب الكفاءات العليا وتلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي.

الثانية: استناداً إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي، وإنشاء الجامعات الخاصة، يتناول الباحث في هذه الفقرة مجموعة المعايير العلمية التي تحدد تبعية الجامعة لأحد القطاعين العام أو الخاص، والإجابة عن السؤال المتعلق بصلاحية احتكار الدولة لقطاع التعليم العالي.

الثالثة: يتم فيها إبراز الدور التكميلي للجامعات الخاصة، الذي يتحمل القطاع الخاص من خلاله جزءاً لا بأس به في تغطية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي، وتوفير فرص بديلة للطلبة الأردنيين من الدراسة في الخارج، فضلاً عن العمل على استقطاب المزيد من الطلبة العرب والأجانب للجامعات الأردنية.

الرابعة: تبرز هذه الفقرة أهمية الدور التنافسي للجامعات الخاصة مع الجامعات الحكومية من خلال تحديد أدق لطبيعة كل من المدخلات، والمخرجات المطلوبة، وآلية العمل الأكاديمي والإداري الجامعي، التي تخضع فيها الجامعات الخاصة والحكومية لشروط العملية الإنتاجية نفسها، مما يفرض معاملتهما ضمن معايير أداء ورقابة متشابهتين.

الخامسة: توضح هذه الفقرة أهمية مشاركة الجامعات الخاصة في قطاع التعليم العالي الأردني ضمن آلية سوقية، تخضع فيها عملية الإنتاج الأكاديمي بشكل مباشر لمعايير أداء ورقابة ذاتية، تساعد في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال تقليل كلفة الإنتاج، وتحديد أدق لسعر التوازن السوقي لمخرجات التعليم العالي، الذي لا يمكن معرفته دون وجود جامعات خاصة، تخضع لدراسات الجدوى الاقتصادية، وحسابات الربح والخسارة.

ثانياً: أهمية استثمار الموارد البشرية في تطوير خدمات التعليم العالي

تعزى أهم أسباب العجز الاقتصادي في الدول النامية إلى إهمال دور الموارد البشرية

(Human Resources) في برامج التنمية الاقتصادية، وعدم الاستفادة من تجارب بعض الدول التي اعتمدت على المهارة الإنسانية، لتعويض افتقارها إلى الموارد الطبيعية (Natural Resources) ـ مثل اليابان وسنغافورة ـ التي واكبت الحقبة الصناعية، ثم الثورة التكنولوجية المتصلة بثورة المعلومات (الموجة الصناعية الثالثة)[١]، من خلال فهم أفضل للعلاقة بين التعليم والتقدم الاقتصادي.

لقد أدركت الدول الصناعية أهمية الربط الاستراتيجي بين التعليم وميكانيكية السوق (Market Mechanism)، وحذّر بعض العلماء مثل هاري ماير (Harry Maier) في إحدى دراساته[٢] من خطورة ترك التعليم ضحية للبيروقراطية الحكومية، التي لا تسمح بمعرفة حجم الطلب ونوعية المخرجات المطلوبة، فضلاً عن صعوبة تحديد سعر الخدمة أو كلفة المنتج العلمي. في هذا السياق ازدادت قناعة بعض الباحثين مثل العالم الألماني هورست ألباخ (Horst Albach) بضرورة إخضاع هذا القطاع بشكل جزئي لآلية العرض والطلب، وضرورة خصخصة بعض مؤسسات التعليم العالي[٣]، غير أن الاتجاهات السياسية المتأثرة بالتيارات السياسية واعتراضات الطلبة حالت دون تحقيق ذلك على نطاق واسع.

التوجهات المستقبلية لأنظمة التعليم الحديثة تجاوزت العلاقة التقليدية القائمة على ربط التعليم العالي بالتصنيع ضمن برامج حكومية، إلى مرحلة ربط الإنتاج الأكاديمي برأس المال الخاص وأصحاب العمل، الأقدر على تحصيل المعلومة المطلوبة في سوق العمل بالسرعة المناسبة. إن أسواق المستقبل (أسواق المعلومات) أصبحت أسيرة لمن يملك المعلومة والأقدر على الاتجار بها، إذ إن التقدم العلمي ـ في مجال الطب على سبيل المثال ـ يتطلب مهارة التواصل العلمي في هذا التخصص، وفن تسويق الخدمات والمعلومات الطبية من خلال عرض الخدمات الصحية في المراكز الطبية العامة والخاصة، ثم عرض خدماتها كمادة علمية في سوق التعليم الجامعي الحكومي والخاص.

نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة قدمت توضيحاً لهذا التوجه[٤]، وتُوّجت بدراسة سولو، التي تناول فيها أهمية الثروة البشرية كعامل نمو اقتصادي مضاف لاقتران الإنتاج التقليدي (١) (Production Function) بعلاقة رياضية أشمل (٢)، استناداً إلى التجارب التي أفادت بأن نمو الدخل القومي لفترة معينة يتجاوز نمو المدخلات المتمثلة بالعمل ورأس المال في نهاية الفترة

(١) يعتبر توفلر أحد أهم العلماء الذي تنبأ بثورة المعلومات وأطلق عليها الموجة الثالثة. لمزيد من المعلومات، انظر: سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية** (عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٢)، ص ٢٣-٢٥.

(٢) Harry Maier, *Bildungsoekonomie: Die Interdependenz von Bildungs- und Beschaftigungssystem* (Stuttgart: Schaefer-poeschel Verlag, 1994).

(٣) Horst Albach und Abdel Kader, «Bildung Als serviceindustrie,» (Einleitung, dissertation,WHU, Deutschland, Koblenz, 2002).

(٤) R.M. Sollow, «Technical Change and the Aggregate Production Function,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 39 (February 1957), pp. 312-320.

الإنتاجية. بناء على ذلك صاغا معادلة النمو التقليدية بإضافة كل من (g) كعامل نمو بشكل عام، و n & m كعامِلَي نمو إضافيين لكلّ من العمل ورأس المال:

(رأس المال :K، العمل:A)

$$Y = f(A, K) \quad (١)$$

$$gY = m(gA) + n(gK) \quad (٢)$$

وبإضافة عامل التقدم التكنولوجي T كتفسير للنمو، تأخذ المعادلة (١) الشكل التالي:

$$Y = f(A, K, T) \quad (٣)$$

لكن ليس كلّ نمو اقتصادي مرهوناً بالتقدم التكنولوجي كحالة التجربة اليابانية، فقد برعت بعض الدول كسنغافورة بمهارة إدارة التعليم والتدريب المهني لتأمين الشركات الغربية العاملة على أراضيها بالكفاءات المطلوبة، وبهذا أصبحت مركزاً إقليمياً لتصدير الآلات الدقيقة والمنتجات البتروكيماوية[٥]. تجربة سنغافورة تشير إلى أهمية المهارة الإدارية في توظيف خدمات التعليم في النمو الاقتصادي، بهذا يمكن لنا إضافة عامل نمو رابع (H) للمعادلة (٣)، كمؤشر على المهارة الإدارية في تسويق الخدمات الجامعية على المستوى المحلي والإقليمي، على النحو الآتي:

$$Y = f(A, K, T, H) \quad (٤)$$

بالاستفادة من صياغة (Cobb Douglas) يمكن صياغة هذا الاقتران حسب نسبة الاستفادة a,k,t,h من كل عامل من عوامل الإنتاج المذكورة، وفقاً لمجموعة الموارد المتاحة لكل بلد[٦]:

$$Y = (Aa) \times (Kk) \times (Tt) \times (Hh) \quad (٥)$$

$a + k + t + h = 1$: نسبة تأثير كل عامل إنتاج في معدل النمو الاقتصادي.

عملياً، يمكن تطبيق المعادلة السابقة على مجموعة الدول المختلفة وفق التصنيف الآتي، بما يشكّل نموذجاً موسعاً لعوامل النمو الاقتصادي:

(٥) Rhode and Abdel-Kader, *Human Ressources Development Strategien als Teil der Wachstumspolitik in Singapur* (dipl.arbeit: Uni-Bonn, 1996).

(٦) المعادلة والشكل البياني وفقاً للمعطيات الواردة في الدراسة من تصميم الباحث.

الشكل الرقم (٢)
النموذج الموسع لعوامل النمو الاقتصادي:
توضيح أثر كل من الموارد البشرية والطبيعية والمؤهلات الإدارية في النمو الاقتصادي لمجموعات الدول المختلفة وفق مواردها المتاحة

H_2	* تسويق خدمات التعليم العالي الأردني T_2 (٥)	* الدول الصناعية * المؤسسات الصناعية والشركات العالمية
T	* التجربة اليابانية T_1 (٤)	(٣)
H_1	* الدول النامية (١)	* دول الخليج (النفط) (٢)
	الموارد الطبيعية (R) +	الموارد المالية (رأس المال K)

(١) دول المربع الأول: مجموعة الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية (R) ولم تأخذ بأسباب تطوير مواردها البشرية (H) بإهمال التعليم والتدريب المهني، واعتمادها فقط على الأيدي العاملة، والمتمثلة بمجموعة الدول النامية. معادلة النمو لهذه المجموعة من الدول تظهر بالصيغة التالية:

$$Y = (Aa) \times (Kk) \times (Tt) \times (Hh) \qquad (١ _ ٥)$$

مع تقدير نسب عوامل النمو: $a = 0.7, k = 0.1, t = 0.1, h = 0.1$

(٢) دول المربع الثاني: مجموعة الدول التي تمتلك كلاً من الموارد الطبيعية(R) ورأس المال(K)، ولكنها أهملت استثمار الموارد البشرية (H)، فلم يساعدها ذلك في بلوغ النمو الاقتصادي الذي يصنفها كدولة متقدمة، وبقيت معتمدة على المؤهلات والخبرات الأجنبية.

تقدير نسب عوامل النمو: $a = 0.1, k = 0,7, t = 0.1, h = 0.1$

(٣) دول المربع الثالث: مجموعة الدول الصناعية التي أخذت بكل أسباب التقدم الاقتصادي، واستغلال جميع مواردها الطبيعية والبشرية لاستمرارية تقدمها الاقتصادي على المدى البعيد، بذلك تصاغ نسب تأثير عوامل النمو بالشكل شبه المتساوي الآتي:

$a = 0.2, k = 0,3, t = 0.3, h = 0.2$

(٤) دول المربع الرابع: التي تتميز بسرعة استغلال الموارد البشرية في التعليم والتصنيع، لضمان استمرارية تقدمها الاقتصادي، رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية مثل اليابان وسنغافورة، إذ تستحوذ المهارة التكنولوجية ومهارة التدريب على أكبر عامل نمو:

$a = 0.2, k = 0,1, t = 0.4, h = 0.3$

(٥) دول المربع الخامس: تمثل هذه الدول، ومنها الأردن، النموذج الجديد في معادلات النمو الاقتصادي، إذ تتميز بالاعتماد على استغلال الموارد البشرية في التعليم وتسويق خدمات التعليم، مما أهلها لإحراز نتائج اقتصادية ملفتة للانتباه، رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية، فتمثل بذلك (h) أعلى مؤشر نمو: $a = 0.2, k = 0,1, t = 0.1, h = 0.6$

يوضح النموذج السابق أهمية استثمار الموارد البشرية في تحصيل نسب نمو مرتفعة، رغم الافتقار إلى الموارد الطبيعية، وإمكانية تعويض ذلك من خلال الربط بين التعليم والتقدم التكنولوجي (التجربة اليابانية) أو الربط بين التعليم والتدريب المهني (التجربة السنغافورية)، أو من خلال الربط بين التعليم وتسويق خدمات التعليم كما هو حاصل مع التجربة الأردنية، التي تعززت بافتتاح المزيد من الجامعات الخاصة.

يتطلّب التوجه الأردني لاستثمار الموارد البشرية من خلال الجامعات الخاصة سياسة تعليم عالٍ تساوي بين الصنفين من الجامعات، وهذا يتطلب توضيح أسباب تدخل الدولة في عرض خدمات هذا القطاع، ثم تلك التي تمكّن القطاع الخاص من إنشاء الجامعات الخاصة، من خلال مجموعة معايير علمية تحدد تبعية الجامعة لأحد القطاعين العام أو الخاص.

ثالثاً: تحديد تبعية مؤسسات التعليم العالي لأحد القطاعين العام أو الخاص

توضح هذه الفقرة مجموعة المعايير العلمية، التي تتم على أساسها عملية تحديد تبعية الجامعات لأحد القطاعين العام أو الخاص، ومدى صلاحية الدولة في احتكارها المطلق لقطاع التعليم العالي من خلال الجامعات الحكومية. الملفت للانتباه التباين الواضح في وجهات النظر حول أسس تبعية النشاطات الخدمية لأحد القطاعين، مما يستدعي تحديد المعايير التي تحكم هذه العملية، وعدم ترك فعاليات هذا القطاع عرضة للمتغيرات السياسية والاقتصادية، التي تترك أثرها في اختيار نظام التعليم العالي.

يحاول الباحث هنا الاستفادة من الدراسة التي قدمها العالم الأمريكي ستغليتز (Stiglitz) حول تبعية النشاطات الاقتصادية لأحد القطاعين، وتطبيق معطياتها على سوق التعليم العالي الأردني. هذه الدراسة[٧] متمثلة ببعدين أفقي وعمودي، يحددان تبعية نشاط المؤسسة وفق

(٧) Joseph Stiglitz, *Volkswirtschaftslehre, 2. Auflage, aus dem Englischen übersetzt von Michaela Kleber und Angela Lechner* (Muenchen: Oldenbourg, 1999).

التكاليف المفترضة المتمثلة بالكلفة الحدية، وحجم الطلب المتمثل بدرجة الاستبعاد، إذ يعتبر ارتفاعهما مؤشراً على اقتراب الأنشطة الاقتصادية من القطاع الخاص والعكس صحيح، كما هو موضح بالشكل الرقم (٣):

الشكل الرقم (٣)
نموذج تحديد تبعية النشاطات الاقتصادية لأحد القطاعين العام والخاص

المصدر: Joseph Stiglitz, *Volkswirtschaftslehre, 2. Auflage, aus dem Englischen übersetzt von Michaela Kleber und Angela Lechner* (Muenchen: Oldenbourg, 1999), and R. A. Musgrave, P. B. Musgrave und L. Kullmer, div., «Die öffentlichen Finanzen in Theorie und Praxis,» Band. 1, Tübingen, 1975.

المتغير الأول، المتمثل بدرجة الاستبعاد، إذ تتباين درجة استبعاد المواطن من الخدمات الأساسية، كالأمن والتعليم المدرسي، وتقدر بالضئيلة مع استحالة حرمان أي فرد من هذه الخدمات، مقارنة بخدمات التعليم العالي والخدمات الصحية، التي تشتمل على ميزات كلا القطاعين، إذ إن دراسة الطب وعمليات التجميل، تبقى مقتصرة على فئات محددة، أما معالجة الحالات الطارئة فهي مضمونة، وكذلك ضمان عرض بعض المواد العلمية كالتاريخ أو علم الاجتماع من خلال الجامعات الحكومية، لأهميتها ولقلة الطلب عليها. نستنتج من ذلك أنه كلما كانت درجة الاستبعاد أقل كانت النشاطات الاقتصادية أقرب إلى القطاع العام، والعكس صحيح.

المتغير الثاني، المتمثل بالكلفة الحدية، يشير إلى أن كل مواطن جديد يمكن أن يكون مشمولاً بالخدمات الأمنية، لأنه يستحوذ فقط على الحد الأدنى من الكلفة الإضافية، مقارنة بكلية الطب التي تضطر إلى تجهيز مختبر كامل لطالب طب إضافي، لهذا تتعاظم الكلفة الحدية لخدمات التعليم العالي التخصصية، وتنتفي تدريجياً في الخدمات الأمنية والتعليم الأساسي والكليات الإنسانية. بالاستناد إلى معايير الكلفة نستنتج أيضاً أن خدمات التعليم العالي تتسم بميزات القطاعين العام والخاص.

توضح هذه الدراسة أن المتحكم النهائي في تحديد تبعية الأنشطة الاقتصادية لأحد القطاعين هي آلية السوق، التي تجسد أهداف المنتجين بالوصول إلى أكبر قدر من الأرباح (معيار التكلفة)، ورغبات المستهلكين في تحقيق أكبر قدر من المنفعة (معيار حجم الطلب المؤثر في درجة الاستبعاد). هذه الدراسة توضح أيضاً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعتبر ضرورياً لتأمين المواطن بالخدمات الأساسية والحيوية، فقط في حالة انتفاء الجدوى الاقتصادية للقطاع الخاص. استناداً إلى ذلك يرى الباحث ضرورة إخضاع خدمات التعليم العالي جزئياً لآلية العرض والطلب، لاشتمال خدماته على مزايا القطاعين العام والخاص، إذ إن الوقائع من سوق التعليم العالي الأردني تشير إلى أن كثيراً من التخصصات التي تتمتع بطلب متزايد، يتم عرضها من خلال الجامعات الخاصة، أو من خلال التعليم الموازي في الجامعات الحكومية.

بناء على ذلك يمكن لنا إعادة صياغة الشكل السابق في ضوء البيانات المتوافرة من سوق التعليم العالي الأردني، على النحو الآتي:

الشكل الرقم (٤)

نموذج تحديد تبعية الخدمات الجامعية الأردنية لأحد القطاعين الخاص أو العام

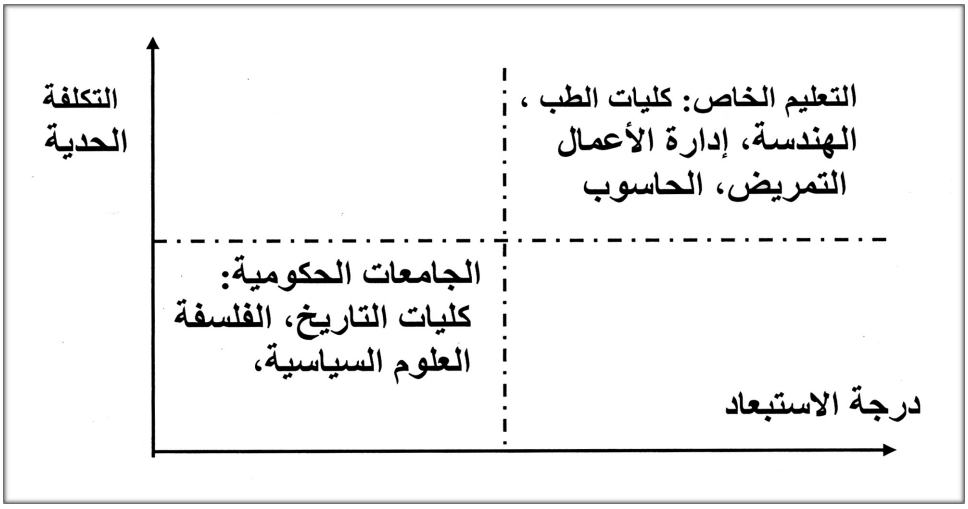

ملاحظة: وفقاً للبيانات الواردة في الهامش الرقم (٧)، تم تصميم هذا الشكل من قبل الباحث.

في هذا السياق تتضح أهمية تطوير استراتيجية التعليم العالي الأردني للفترات القادمة، من ناحية توزيع النشاطات الجامعية على القطاعين العام والخاص، وتنسيق عمليات تسويق هذه الإنجازات محلياً وإقليمياً. هذا التوجه يتطلب درجة من المساواة في صياغة معايير الأداء والإشراف على الجامعات الخاصة والحكومية، التي تتمثل في الجوانب الآتية:

ـ حجم المساعدات المالية والقروض البنكية الميسرة التي تتمتع بها الجامعات الحكومية مقارنة بالخاصة، فضلاً عن مزايا التمويل المباشر للجامعات الحكومية من أموال القطاع العام.

ـ مجموعة الإعفاءات الجمركية والضريبية التي تتميز بها الجامعات الحكومية على الجامعات الخاصة.

ـ حجم الاستفادة من التبادلات الثقافية والمنح الدراسية من قبل المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية، وفرص التعاون الأكاديمي بين الجامعات الأجنبية والحكومية.

ـ استبعاد الجامعات الخاصة من استقبال طلبة البعثات الدراسية الحكومية، التي تمثل أحد أشكال التمويل غير المباشر.

رابعاً: الدور التكميلي للجامعات الخاصة في سوق التعليم العالي الأردني

بالاستناد إلى نتائج الفقرة السابقة، التي تؤكد إمكانية تبعية الجامعة للقطاع الخاص، وتفنيد احتكار الدولة لقطاع التعليم العالي، توضح هذه الفقرة أول الأدوار الرئيسية، التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها من خلال الجامعات الخاصة إلى جانب الجامعات الحكومية، وهو الدور المتمثل بالنشاطات الأكاديمية والاقتصادية وخدمات المجتمع المحلي، وفق الأهداف الاستراتيجية العليا لوزارة التعليم العالي، ويتمثل هذا الدور في الجوانب الآتية:

١ ـ توسيع قاعدة استثمار الموارد البشرية من خلال توظيف رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية في إنشاء الجامعات الخاصة، واستنفاد كامل القدرات العلمية والطاقات الفكرية وتوظيفها في عملية الإنتاج الأكاديمي، إضافة إلى إنعاش مجالات اقتصادية عديدة كالإنشاءات ودور الطباعة والنشر ومؤسسات النقل وغيرها.

٢ ـ تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي محلياً، واستقطاب المزيد من الطلبة العرب وغيرهم بفعل النشاطات التسويقية التي تمارسها الجامعات الخاصة عبر قنوات الاتصال الخاصة بها. إن التوجه السوقي للجامعات الخاصة تطور في الفترة الأخيرة إلى ما يعرف بصناعة خدمات التعليم العالي وتصدير التعليم العالي، الذي بدأ يدرّ دخلاً متزايداً يضاهي عمليات التصدير السلعية المختلفة عبر صور مختلفة، كإيفاد المدرسين الجامعيين إلى الخارج، ونشر المؤلفات العلمية في الجامعات العربية، وتنشيط المؤتمرات العلمية، إضافة إلى المزايا الاقتصادية والسياحية المترتبة على تواجد الطلبة غير الأردنيين وأفراد عائلاتهم على الأرض الأردنية.

الجدول الرقم (١) يبين حجم مشاركة القطاع الخاص في عرض خدمات التعليم العالي

الأردني، إذ إن نسبة الطلبة في الجامعات الخاصة تعادل ٣٠ بالمئة من مجموع الطلبة في الجامعات الأردنية كاملة، ونسبة العاملين الأكاديميين تقارب أيضاً ٣٣ بالمئة من مجموع الأساتذة والمدرسين. من جهة أخرى فإن البيانات المتوفرة تفيد أن الجامعات الخاصة لا تقل أهمية عن الجامعات الحكومية في استقطاب الطلبة العرب، إذ تبين بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن الجامعات الخاصة تتقدم على مثيلتها الحكومية في استقطاب الطلبة غير الأردنيين بنسبة ٥٢ بالمئة من مجموع الطلبة غير الأردنيين.

الجدول الرقم (١)
مشاركة الجامعات الخاصة في سوق التعليم العالي الأردني
(عدد الطلبة الأردنيين وغير الأردنيين وأعضاء هيئة التدريس)

	عدد أعضاء الهيئة التدريسية		عدد الطلبة لجميع المراحل		عدد الطلبة الأجانب
	١٩٩٨	٢٠٠٥	١٩٩٨	٢٠٠٥	٢٠٠٥
الجامعات الحكومية	٢٧٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٢٥٠٠
الجامعات الخاصة	١٣٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٧٠٠
كلاهما	٤٠٠٠	٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٥٢٠٠
نسبة الخاصة إلى المجموع الكلي (بالمئة)	٣٣	٣٣	٣٠	٢٨	٥٢

ملاحظة: الأعداد تقريبية.

المصدر: **التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات العامة للأعوام ١٩٩٠ـ ٢٠٠٥** (الأردن: الدائرة، سنوات مختلفة).

٣ ـ تقديم الخدمات العلمية والثقافية للمجتمع المحلي وبرامج التدريب والتوعية عبر مراكز التعليم المستمر، فضلاً عن المشاركة في مشاريع التنمية المختلفة، التي تترك أثرها في إنعاش المنطقة أو المحافظة التي تتبع لها الجامعة، اقتصادياً واجتماعياً.

٤ ـ تقديم فرص بديلة للطلبة الأردنيين من الدراسة في الخارج، وخاصة لغير القادرين على تحصيل الدرجات العلمية المطلوبة في امتحان الثانوية العامة. إن أهمية الفرص البديلة للدراسة تكمن في دعم العملة الأردنية وتوفير التكاليف الدراسية المرتفعة، التي أرهقت العائلات الأردنية لفترات طويلة، فضلاً عن تجنيب الأجيال مخاطر التواجد في بيئات ثقافية لا يستطيع غالب المغتربين مواجهتها والتغلب عليها.

الشكل الرقم (٥) والشكل الرقم (٦) يقدمان عرضاً بيانياً يوضح تراجع أعداد الطلبة الأردنيين في الخارج بشكل متزامن ومتوازٍ مع افتتاح مزيد من الجامعات الحكومية، وبالتوازي مع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع التعليم العالي الأردني منذ عام ١٩٩٠، وكما هو موضح بالشكلين المترابطين الآتيين:

الشكل الرقم (٥)
التزايد المتصاعد لعدد الجامعات الخاصة
مقارنة بالحكومية منذ عام ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠

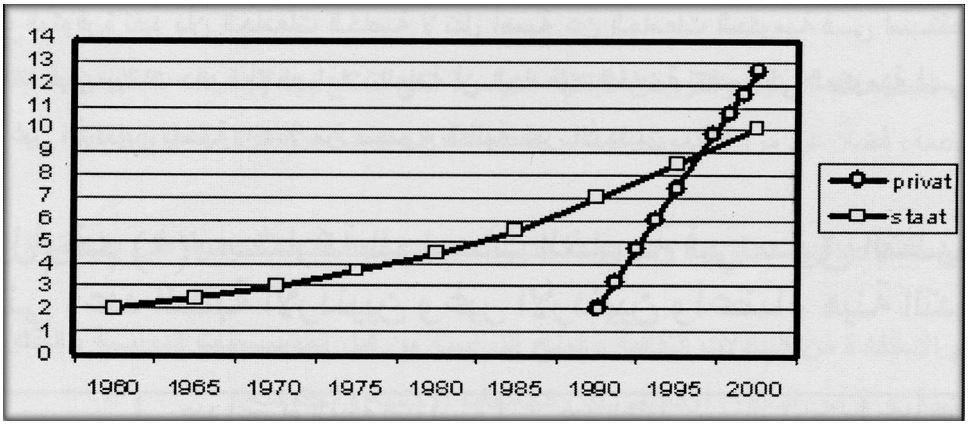

المصدر: وفق البيانات المتوفرة من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للأعوام ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٠، «بحث في خدمات التعليم العالي الأردني عام ٢٠٠٢،» Horst Albach und Abdel Kader, «Bildung Als serviceindustrie,» (Einleitung, dissertation, WHU, Deutschland, Koblenz, 2002).

الشكل الرقم (٦)
تراجع أعداد الطلبة الأردنيين (بالآلاف) في الخارج
مقارنة بأعداد الطلبة الأردنيين المتزايدة بشكل عام، خاصة منذ عام ١٩٩٠

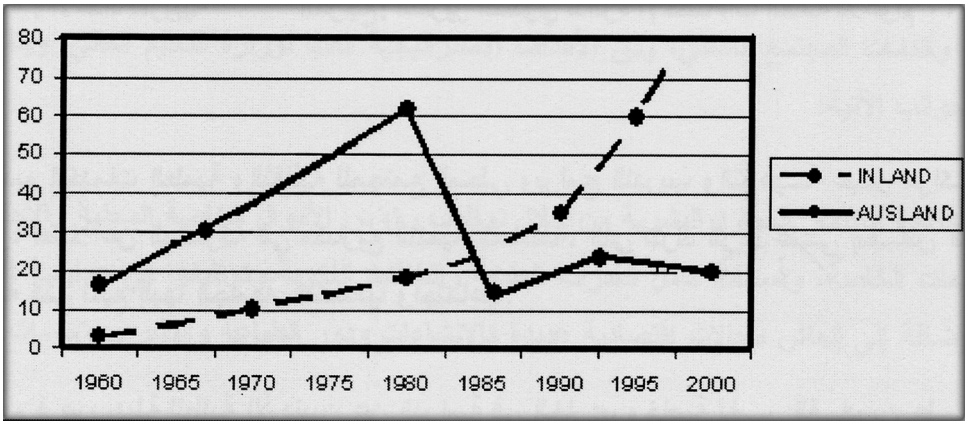

ملاحظة: ـــ : الخط المتقطع يمثل عدد الطلبة الأردنيين بشكل عام.
ـــــ : الخط المتصل يمثل عدد الطلبة الأردنيين في الخارج.
الشكلان الرقمان (٥) و(٦) مترابطان من حيث الأعوام المتمثلة بالبعد الأفقي لكل شكل بياني.
المصدر: المصدر نفسه.

خامساً: الدور التنافسي للجامعات الخاصة

الدور الثاني للجامعات الخاصة، الذي لا يقل أهمية عن الدور الأول، يكمن في عملية تفعيل العملية التنافسية أولاً بين الجامعات الخاصة والحكومية، وبين الجامعات الخاصة نفسها.

إن العملية التنافسية بين الجامعات بشكل عام تستند إلى عاملي أداء أساسيين، هما الأداء الأكاديمي (الكفاءة العلمية) ومهارة الأداء الإداري (الكفاءة الإدارية)، ويشكلان معاً الكفاءة الإنتاجية للحصول على أفضل المخرجات العلمية في سوق التعليم العالي وفق هذا الشكل الرقم (٧):

الشكل الرقم (٧)
تأثير الأداء الأكاديمي والإداري في العملية التنافسية الجامعية

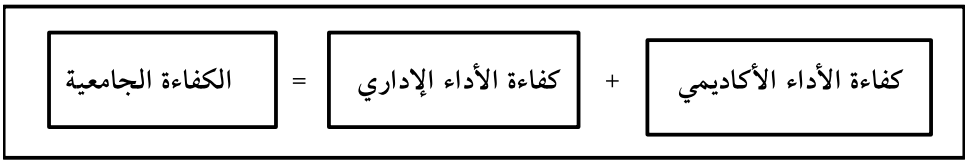

ملاحظة: الشكل من تصميم الباحث.

تعمل الاقتصاديات الحديثة على إنشاء المؤسسات التي تحقق أعلى كفاءة إنتاجية، بغض النظر عن كونها خاصة أم عامة، خاصة أن عملية تحديد الكفاءة الإنتاجية للجامعات الحكومية، لا يمكن أن تتم إلا من خلال إنشاء الجامعات الخاصة كمنافس حقيقي لهذه الجامعات، لتشكيل وجه مقارنة ومؤشر جودة (Bench Marking) يساعد على قياس أداء الجامعات الحكومية من جهة، ومقارنة أداء الجامعات الخاصة ببعضها البعض من جهة أخرى.

إن عدم وضوح مستوى جودة خدمات الجامعات الحكومية يعود إلى كونها مؤسسات العامة، وكذلك إلى مزايا المؤسسات الخدماتية، وطبيعة مخرجاتها المتميزة باللاملموسية وعدم قابلية التخزين أو النقل، لذلك لا بد من وصف دقيق لطبيعة مدخلات ومخرجات العملية الأكاديمية، لتسهيل عملية تحديد الكلفة الحقيقية، وسعر توازن الخدمة الجامعية، اللذان يشكلان مؤشر المقارنة الحقيقي للأداء الجامعي، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجامعات الخاصة التي تخضع لآلية العرض والطلب.

الشكل الرقم (٨) يوضح مجموعة مدخلات العملية الإنتاجية للخدمات الجامعية، ثم عناصر العملية التعليمية ومخرجاتها:

الشكل الرقم (٨)
مجموعة مدخلات العملية الإنتاجية للمؤسسة الجامعية
وعناصر العملية الإنتاجية ومخرجاتها من وجهة نظر إنتاجية

المخرجات (Output)	العملية الإنتاجية (Prod.proc)	المدخلات (Input)
١ ـ غير الملموسة	**١ ـ العمليات الأكاديمية**	**١ ـ الهيئة الأكاديمية**
ـ نتائج الأبحاث العلمية	ـ المحاضرات	ـ الهيئة التدريسية
ـ الاستشارات العلمية	ـ الدورات التدريبية	ـ الطلبة
ـ الخبرات والمؤهلات لسوق العمل	ـ الأبحاث العلمية	**٢ ـ الإدارة الجامعية**
٢ ـ الملموسة	**٢ ـ العمليات الإدارية**	ـ الموظفون
ـ المؤلفات العلمية	ـ الإدارة الأكاديمية	ـ العمال
ـ المخترعات	ـ الإدارة التنظيمية	**٣ ـ الموارد المالية**
٣ ـ حاملو المخرجات	**٣ ـ العمليات التسويقية**	**٤ ـ الأجهزة والمعدات**
ـ أعداد ونوعية الخريجين	ـ تسويق الخدمات الجامعية	**٥ ـ المصادر العلمية**
كحاملي للمعلومة	ـ تسويق المخرجات العلمية	(مراجع ومؤلفات)
		٦ ـ البيئة العلمية
		٧ ـ الاستقلال الإداري

ملاحظة: الشكل من تصميم الباحث.

١ ـ رفع الكفاءة الإنتاجية للأداء الجامعي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (المدخلات Inputs).

إن مدخلات الجامعة كمؤسسة خدماتية تختلف كلياً عن نظيرتها السلعية، إذ يعتبر كل من مقدم الخدمة ومستقبلها أطرافاً في العملية الإنتاجية، وفي الوقت نفسه هما من مدخلاتها، التي تتكون من العناصر الآتية:

أ ـ الأستاذ المدرس والطالب المستفيد: يعتبر الأستاذ مصدر المعلومة والمقدم لها والوصي على تطويرها، ولا يمكن الفصل بين المعلومة ومقدمها من جهة، وبين مقدم المعلومة ومستقبلها في أثناء العملية التعليمية لإتمام عملية الإنتاج الأكاديمي، وهذا ما يعرف بعملية التفاعل بين الطالب والمدرس، التي تتميز بها الخدمة الجامعية بشكل خاص. أما المعلومة المستقاة من دون معلم فهي بتراء يمكن إساءة فهمها، إذ إن العملية التعليمية لا تعني تحصيل المعلومة فحسب، بل هي عملية تبادلية تكاملية، تمكّن الطالب من مشاركة المدرس في صياغة المادة العلمية، ولا تتوقف نتائجها على أداء المدرس فحسب، بل أيضاً على درجة تجاوب الطالب ـ كأحد المدخلات ـ مع المحاضرة، وكيفية تعامله مع بقية الطلبة، ومدى احترامه لمواعيد المحاضرات، وردود فعله تجاه القضايا والأحداث. فالعملية التعليمية هي

خدمة تفاعلية أساسها المدرس، أما الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في التدريس فهي وسيلة لتوصيل المعلومة لا لتدريسها.

ب ـ توفير البيئة العلمية كواجب أكاديمي وإداري: تعتبر البيئة العلمية من أهم المدخلات الأساسية غير الملموسة للعملية التعليمية، حيث يشترط توافر الأجواء المتميزة بالهدوء والاحترام المتبادل، والشعور المشترك بوحدة الهدف المتمثل في صياغة المادة العلمية والرغبة بتطوير المعلومة. في هذا السياق تبرز أهمية الإداريين إلى جانب الأكاديميين في إنجاح العملية الأكاديمية، إذ للعلاقات العامة وعمادة شؤون الطلبة وإدارة التسجيل دور كبير في تعميق الأجواء العلمية، والإيحاء لكل فرد مشارك أن الجامعة مكان لطلب العلم، وفقط لطلب العلم، كشرط أساسي لضمان النتائج المرجوة. بهذا المنظور تشكل البيئة العلمية ما يعرف بالبيئة الثقافية لهذه المنظمة، وتعمل على صياغة ثقافتها التنظيمية الخاصة بها، التي تميزها من غيرها من المؤسسات السلعية والخدماتية.

ج ـ الاستقلال الإداري: استناداً إلى رأي علماء الاقتصاد باعتبار الإدارة العنصر الخامس من عناصر الإنتاج، فإن الاستقلال الإداري هو أحد أهم مدخلات المؤسسة الجامعية، ويتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات بعيداً عن أي تدخل خارجي ـ عاماً من قبل الدولة ـ أو خاصاً ـ من طرف المالكين والمساهمين ـ في صياغة الوظائف الإدارية والهيكل التنظيمي للجامعة، إذ من المفترض أن يشكل مجلس العمداء المرجعية الرئيسية لأعمال هذه المنظمة في ضوء القوانين المتعارف عليها، ووفق رؤية أكاديمية بعيدة عن أي تأثيرات بيئية داخلية أو خارجية.

د ـ الوسائل العلمية المشتملة على الأجهزة والمعدات والكتب والمراجع: تعتبر الوسائل العلمية من المدخلات المادية المساعدة، إذ ترتبط كفاءة الإنتاج الإداري والأكاديمي ارتباطاً طردياً بنوعية هذه المدخلات، لذلك تدخل ضمن المعايير الدولية في الحكم على الأداء الجامعي.

هـ ـ الموارد المالية: وفقاً للتأثيرات الإيجابية للعملية الأكاديمية في المجتمع المحلي (Positive External Effects)، فإنه من المفترض أن لا تقتصر عملية التمويل الجامعي على الدعم الحكومي والرسوم الطلابية، بل يجب أن يساهم فيها كل المستفيدين من مخرجات العملية التعليمية. استناداً إلى ذلك يجب أن تمول الجامعات بشكل مباشر من أموال القطاع العام، وغير مباشر من خلال الإعفاءات والتسهيلات الجمركية والضريبية، وضرورة مشاركة المؤسسات الخاصة بالمنح الدراسية للطلبة، وتشجيع المنح المالية المحلية والخارجية لهذه الجامعات.

٢ ـ رفع جودة مخرجات التعليم العالي الأردني (Outputs) في ضوء امتحان الكفاءة الجامعية كأحد معايير ضبط جودة الأداء الأكاديمي

إن الهدف الأسمى للإدارة الجامعية يكمن في تحصيل أفضل المخرجات العلمية،

ويتمثل ذلك بمجموعة من الإنجازات التي تنتج من العملية الأكاديمية، وتنقسم إلى ثلاثة أصناف، هي:

أ ـ المخرجات غير الملموسة: إن اللاملموسية هي الصفة الغالبة على عمل المؤسسات الخدماتية، وخاصة التعليمية منها، إذ من الصعب تحديد طبيعة مخرجاتها المشتملة على مجموعة المعارف الإنسانية والقيم الأكاديمية السائدة بين أفراد المجتمع، إضافة إلى المخزون المتراكم من نتائج الأبحاث العلمية والاستشارات القانونية والإدارية، ومجموعة المهارات الفنية والتقنية في التعامل مع العمليات الإنتاجية المختلفة. إضافة إلى ذلك تمثل الانعكاسات الإيجابية المعنوية للمؤسسة الجامعية على البيئة المحيطة أحد أهم المخرجات الجامعية غير الملموسة، ذلك من خلال الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، لما تحمله من درجة مصداقية على نتيجة كل عمل تشارك به الجامعة.

ب ـ المخرجات الملموسة: الصورة الثانية للمخرجات الجامعية تتمثل بمجموعة النشاطات العلمية والأكاديمية التي تميز هذه الجامعة من غيرها كأعداد الطلبة الخريجين، ونسبة الطلبة المبدعين، ومجموعة المؤلفات العلمية، والمشاريع البحثية الموسومة باكتشافات واختراعات جديدة، وكذلك السمعة الأكاديمية لبعض أعضاء الهيئة التدريسية الذين يشكلون العامل الحاسم لنوعية المخرجات العلمية، إذ يعتبر الأستاذ المرموق علامة تجارية تستقطب الطلبة وتساعد في تسويق خدمات الجامعة المعنية.

البيانات الأولية تشير إلى انتفاء الفرق بين الجامعات الأردنية الخاصة والحكومية من حيث كفاءة الطلبة الخريجين، والسمعة الأكاديمية للمدرسين، وفقاً لبلد التخرج أو التميز الأكاديمي أو المشاركة في الأبحاث العلمية، فعلى سبيل المثال ووفقاً لبيانات وزير التعليم العالي الأردني لعام ٢٠٠٦ فقد أحرزت الجامعات الخاصة تقدماً واضحاً على مثيلتها الحكومية في العديد من التخصصات، رغم أولوية الجامعات الحكومية في استقطاب الطلبة ذوي المعدلات الثانوية المرتفعة، إذ تفيد النتائج أن جامعتي فيلادلفيا والزيتونة كانتا من ضمن المجموعة الأولى في تخصص الصيدلة، بينما جاءت جامعة العلوم والتكنولوجيا الحكومية في المرتبة الثانية، كذلك أحرزت جامعة الزيتونة الخاصة المرتبة الأولى في تخصص التسويق، بينما تراجعت الجامعات الحكومية مثل الأردنية ومؤتة إلى المرتبة الثانية، واليرموك إلى المرتبة الثالثة[٨].

ج ـ الطالب حامل المعلومة: يعتبر الطالب من منظور إداري أحد المدخلات، وأحد المشاركين في عملية الإنتاج الأكاديمي، وهو حامل للمخرجات الجامعية المتمثلة في المعلومة التي اكتسبها من الجامعة. الطالب الخريج يعتبر ممثلاً معنوياً ورمزاً مادياً لجودة

(٨) «نتائج امتحان الكفاءة الجامعية الأردنية لوزير التعليم العالي والبحث العلمي الأردني،» **العرب اليوم**، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٧.

الأداء الأكاديمي للجامعة التي يحمل شهادتها، لذلك تدقق إدارة الجامعة الحريصة على كفاءتها الإنتاجية في عملية اختيار الطالب الذي يستحق حمل درجتها العلمية.

٣ ـ تعظيم كفاءة العملية الإنتاجية للمؤسسة الجامعية

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها نسبة تغير المخرجات إلى المدخلات، وتعتبر مؤشراً على مستوى أداء الجامعة الأكاديمي والإداري. إن من أكبر الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن الأداء الأكاديمي لعملية الإنتاج الجامعي مقتصر فقط على أداء الهيئة التدريسية دون الكادر الإداري. استناداً إلى أهمية البيئة الثقافية الجامعية، فإن السلوك الإداري للموظفين يجب أن يكون من وحي الأساليب التدريسية، لذلك لا تقتصر جودة المخرجات العلمية للجامعة على الأداء الأكاديمي فقط، بل تعتمد أيضاً على أداء الكادر الإداري المتمثل بجميع أقسام الجامعة، الذي يعمل على تهيئة المتطلبات الأساسية للعملية التعليمية. من أهم التوصيات التي يمكن تفعيلها لزيادة كفاءة العملية الإنتاجية للخدمات الجامعية بشكل عام، هي:

ـ الحرص على استقطاب الكفاءات العلمية والإدارية التي تحترم قدسية العلم والعمل الأكاديمي، وجعله من أهم معايير التوظيف والتعيين.

ـ المشاركة بامتحان الكفاءة الجامعية بالشكل الذي لا يكون فيه الطالب هو المستهدف، بل الجامعة، بهدف تفعيل آلية المقارنة بين الجامعات.

ـ تقييم كفاءة العملية الإنتاجية من خلال مقارنة حجم الإيرادات بتكاليف الإنتاج لجميع الجامعات، ومقارنة متوسط الكلفة لكل طالب جامعي بشكل عام، ولكل قسم بشكل خاص.

ـ تعميق مفاهيم السلوك التنظيمي من خلال تكريس الأجواء الأكاديمية، كصورة لثقافة الجامعة التنظيمية، ومنع المظاهر المنافية للعملية الأكاديمية، كالمهرجانات الغنائية، التي تحرف وجهة الطالب عن مساره الأكاديمي.

ـ محاولة إعفاء المدرسين من التفصيلات الإدارية التي يمكن أن تعيق عملهم الأكاديمي بإسناد بعض المهام إلى موظفين إداريين بإشراف مباشر من المعنيين الأكاديميين، كما هو معمول به في معظم الجامعات الغربية.

ـ تفعيل «السيمينارات» العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية، وتشجيع البحث العلمي المستقل والمستند إلى القدرات الشخصية للمدرسين، بعيداً عن الأساليب التقليدية. إن البحث العلمي المبدع هو الذي يقدم معلومة جديدة، أو يعمل على تطوير معلومة معروفة مهما بدا بسيطاً أو مختصراً.

ـ احترام العادات والتقاليد العربية والإسلامية في جميع المراحل لتجنب أي صراع تنظيمي مع البيئة الخارجية والمتمثلة في المجتمع المحلي.

ـ تفعيل عملية التعليم الذاتي للطلبة من خلال ديوان خاص لكلّ كلية، يعمل على تقديم التمارين والاستشارات العلمية للطلبة الجدد، وتفعيل صندوق الاقتراحات، ووسم أبنية الجامعة والجدران بصور مختلف العلماء.

سادساً: الدور السوقي في تحديد تكلفة وسعر المنتج العلمي

يعتبر الدور السوقي للجامعات الخاصة تتويجاً لفكرة وجودها، ولكنه ما زال غير مدرك لكثير من الأوساط العلمية والاقتصادية، رغم أهميته في تغيير معادلة سوق التعليم العالي الأردني على المدى البعيد. إن أهمية الدور السوقي للجامعات الخاصة تكمن ضمن الآثار الإيجابية المترتبة على وجود هذا النوع من الجامعات، التي من شأنها تقديم معايير كفاءة إنتاجية جديدة لا يمكن توافرها بغياب الآلية السوقية في التعاطي مع هذا القطاع الخدماتي.

لقد ازداد وضوح الدور السوقي أخيراً للجامعات الخاصة، مع اضطرار الحكومة الأردنية إلى تكريس سياسة التمويل الذاتي للجامعات الحكومية على المدى البعيد. يمكن توضيح الدور السوقي من خلال معايير الأداء الإنتاجي للجامعات الخاصة بحكم ارتباطها بدراسات الجدوى الاقتصادية المرتكزة إلى آلية العرض والطلب، والمحتكمة إلى حسابات الربح والخسارة، وفق المعادلة الإنتاجية الآتية:

$$\text{Max}\,[R - Co] = \text{Profit} \qquad (٦)$$

$$P = (O1.P1 + \ldots\ldots + On.Pn) - (I1.Co1 + \ldots\ldots In.Con) \qquad (٧)$$

تمثل المعادلة الرقم (٦) القاعدة الإنتاجية للجامعة الخاصة، التي تسعى إلى رقابة أدائها الإنتاجي، إذ تمثل R الإيرادات الكلية، وCo التكلفة الكلية، وتشير P إلى صافي أرباح العملية الإنتاجية، والمعادلة (٧) تشير بالتفصيل إلى إيراد كل منتج (O)، وتكلفة كل مدخل (I). الجامعة الخاصة تحاول تعظيم الفارق بين الإيرادات والتكاليف، لتجنب أي خسارة ممكنة، وبناء على ذلك تحدد سعر الساعة الدراسية لكل تخصص. هذه الرقابة الذاتية لا يمكن تطبيقها في الجامعات الحكومية، لأنها لا تعمل وفق الآلية السوقية.

نستنتج أن الجامعات الخاصة تقوم بدور سوقي في محاولة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، لمحاولة الحصول على أكبر قدر من الأرباح. هذه الآلية السوقية تشكل مؤشر أداء للجامعات الحكومية الأردنية، إذ لا تستطيع جامعة حكومية عرض تخصص بسعر أعلى من سعر تقدمه الجامعة الخاصة، أو أن تقوم جامعة حكومية بمشروع بناء بتكلفة أعلى بكثير للمتر المربع مقارنة بمشروع مماثل لجامعة خاصة، وللفترة الزمنية نفسها.

هذه المعايير السوقية يمكن اعتبارها معياراً رقابياً ذاتياً للجامعات الخاصة، وأداة رقابة حكومية للحكم على الأداء الأكاديمي للجامعات الحكومية، من خلال الأفكار الآتية:

ـ تقدم الجامعات الخاصة معايير سوقية لمقارنة تكلفة الإنشاءات والتعمير التي يتحملها القطاع العام بمثيلتها في الجامعات الخاصة.

ـ تقدم الجامعات الخاصة معايير سوقية لمقارنة تكلفة الساعات الدراسية التي يتحملها القطاع العام لمختلف الأقسام بالتكلفة الحقيقية في الجامعات الخاصة.

ـ تستطيع الجامعات الخاصة تقدير الرواتب والأجور الحقيقية، التي يمكن تقديمها للمدرسين والعاملين في مختلف الأقسام، وفق آلية العرض والطلب، إذ من الممكن أن تعرض جامعة خاصة أجوراً تفوق مثيلتها الحكومية.

ـ تساعد الجامعات الخاصة في التعرف على مجموعة المزايا المعروضة على المدرسين مثل سهولة الانتقال والتأمين الصحي، والأمن الوظيفي، والحرية الشخصية، والمسمى الوظيفي، وشروط الترقية.

ـ تعمل الجامعات الخاصة كمؤشر سريع لمعرفة التخصصات المستجدة والمطلوبة في الأسواق المحلية والإقليمية، بسب مجموعة عوامل تؤهلها تحديد ذلك من خلال التشابك الوثيق بينها وبين المؤسسات الخاصة، مقارنة بمثيلتها الحكومية.

ـ تستطيع الجامعات الخاصة، ومن خلال قنوات الاتصال الخاصة بها، تجاوز العقبات السياسية والارتباطات الحكومية في اكتشاف أسواق إقليمية جديدة لفتح فروع جامعية لها، أو استقطاب رؤوس أموال أجنبية جديدة.

ـ تفيد التوقعات المستقبلية بأن الجامعات الخاصة بحكم استنادها إلى آلية العرض والطلب، ستشكل مؤشراً واضحاً على سعر الساعة الدراسية، المعتمد أساساً على حجم الطلب لكل اختصاص.

النتائج والتوصيات

١ ـ أثبتت التجربة الأردنية أهمية استثمار الموارد البشرية، كاستراتيجية وطنية تعوّض نقص الموارد الطبيعية، من خلال ربط التعليم العالي بسوق العمل، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار والمشاركة في تطوير خدمات التعليم العالي، وتسويق خدماته محلياً وإقليمياً.

٢ ـ لقد أوضحت مجموعة المعايير العلمية، أن خدمات التعليم العالي تتسم بميزات القطاعين العام والخاص، استناداً إلى ذلك يمكن للجامعات الخاصة أن تقوم:

ـ بدور تكميلي في تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي.

ـ بدور تنافسي مع الجامعات الحكومية على الأداء الأكاديمي.

ـ بدور سوقي بتحديد كلفة الإنتاج وسعر خدمة التعليم الجامعي.

٣ ـ إن خضوع الجامعات لشروط «عملية الإنتاج الأكاديمي» نفسها يوضح ضرورة المساواة بين الجامعات الحكومية والخاصة، من حيث شروط الأداء ومعايير الرقابة الحكومية على نوعية المخرجات العلمية.

٤ ـ تتميز العملية الأكاديمية أنها هي الجهة الوحيدة القادرة على «إنتاج المعلومة»، وهذا يتطلب تحديداً أدق لمدخلات ومخرجات عملية الإنتاج الأكاديمي، إذ إن الجامعة الناجحة هي التي تعمل بكفاءة إنتاجية وإدارية أعلى، بغضّ النظر عن كونها عامة أو خاصة.

٥ ـ لضمان نجاح استراتيجية التعليم العالي الأردني على المدى البعيد، يرى الباحث ضرورة دمج الجامعات الأردنية ضمن بوتقة «جامعات وطنية»، تخضع فيها الجامعات الخاصة والحكومية لمعايير الأداء والرقابة نفسها. هذا التوجه لا يلغي دور الدولة في تكريس السياسة التعليمية الحالية بأولوية دعم المناطق النائية، وضمان حقوق الفئات السكانية محدودة الدخل، إذ يمكن تنفيذ ذلك من خلال سياسات تمويل مباشرة وغير مباشرة للجهات المعنية.

ـ لتعظيم كفاءة الأداء الجامعي يرى الباحث ضرورة تطبيق مفهوم «الإدارة الأكاديمية»، الذي يميز قدسية عمل المؤسسة العلمية عن سواها من النشاطات الاقتصادية، من خلال تكريس «فصل الإدارة عن الملكية» سواء كانت ملكية المساهمين أو ملكية الدولة.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الجامعات الخاصة في تطوير قطاع التعليم العالي الأردني، وتسويق خدماته، من خلال الأدوار الآتية:

«التكميلي» في تلبية الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي، واستقطاب العرض الزائد من الكفاءات العلمية، من خلال استثمار رؤوس الأموال الخاصة في هذا القطاع.

«التنافسي» مع الجامعات الحكومية على جودة الأداء الأكاديمي لتحصيل أفضل المخرجات العلمية، وتشكيل «مؤشر أداء» لعلمية الإنتاج الأكاديمي محلياً وإقليمياً، من خلال مقارنة الجامعات الحكومية بمثيلتها الخاصة.

«السوقي» في تحديد الكلفة السوقية للإنتاج الأكاديمي، ثم مقارنتها بالإيرادات الفعلية، بما يساعد على تحديد سعر الخدمة الأكاديمية، والكفاءة الإنتاجية للجامعات الحكومية.

هذه الأدوار دفعت الباحث إلى توضيح المعايير العلمية التي تحدد تبعية الجامعة لأحد القطاعين العام أو الخاص، لتفنيد احتكار الدولة لقطاع التعليم العالي، وإبراز أهمية المساواة بين الجامعات الخاصة والحكومية في تطوير التعليم العالي من خلال توحيد مقاييس الأداء الجامعي ■

مراجع إضافية

١ ـ العربية

إصدارات وزارة التعليم العالي الأردني. سنوات مختلفة.

التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية. ٢٠٠٧.

الدوري، زكريا مطلك. **الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية**. عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٥.

الضمور، هاني. **تسويق الخدمات**. عمان: دار وائل، ٢٠٠٢.

عبيدات، محمد إبراهيم. **مبادئ التسويق**. عمان: دار وائل، ٢٠٠٦.

المعاني، أيمن. **المؤسسات العامة**. [عمّان: د. ن.]، ٢٠٠٤.

مؤتمر التعليم العالي في العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٩٨.

النبهاني، موسى. **تطور التعليم العالي الأردني**. عمان: مركز تطوير الموارد البشرية، ١٩٩٥.

ياسين، غالب. **الإدارة الدولية: مدخل سلوكي**. عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٢.

٢ ـ الأجنبية

Augé, Jean-Christophe. «Bildung und Globalisierung.» Inamo. Berichte and Analysen zu Politik und Gesellschaft des Nahen und Mittleren Ostens. *Zeitschrift*: nr. 16, J. 4, Berlin, 1998.

Ball, Helmut. Mehr Markt im Bildungswesen? Eine, Europaeische Hochschulschriften, Reihe 5. Volks- und Betriebswirtschaft, bd./vol.618, Frankfurt am Main, 1985.

Beckerhoff, Dirk. «Wirtschaftswachstum durch Ausbildung und Forschung.» Dissertation, Universitaet Bonn, 1968.

Last, Baerbel. *Zu Entwicklungstendenzen im Hochschulwesen Jordaniens*. Zentralinstitut fuer Hochschulbildung. Berlin: ZHB, 1988.

Miles, Matthew B. *Innovation in Education*. New York: Bureau of Publication; Teachers College; Columbia University, 1964.

Mushkin, S. J. (ed.). *Economics of Higher Education*. Washington, DC: United States Office of Education, 1962.

Toffler, Alvin. *Future shock*. New York: Bantam; Random House, 1970.

Van Lith, Ulrich. *Markt, Personliche Freiheit und die Ordnung des Bildungswesens*. Tübingen: Walter Eucken Institut, 1983.